المحاضرة الخامسة :القواعد التداولية للتقديم والتأخير في سياق النفي والإثبات
دراسة في حركية المعنى

ماستر أدب حديث ومعاصر السداسي الثاني مادة نحو الجمل والمعاني٢ .

الدكتور باديس لهويمل قسم الآداب واللغة العربية مارس ٢٠٢٠

أشار البلاغيون العرب أنّ النظم الكامل تكون فيه الجمل متعلقا بعضها بعضا، بصورة شديدة التّلاحم وقويّة الارتباط، ودقيقة الاختيار في التعبير عن المقاصد الإبلاغية بما يتناسب مع مقتضى الحال، وبيّنوا أنّ للنّظم وجوها عديدة بينها فروق دقيقة في الاستعمال، هذه الوجوه تشكل خواص لتراكيب الكلام، فعرضوها في كتبهم وبينوا حركية المعنى من خلالها، وشرحوا كيف تُسهم بدرجة كبيرة في النّظم، وتشكّل نظاما خاصا تختلف أساليبها التعبيرية في الكشف عن المعنى، وتكشف في صورتها العامّة عن منطق العربيّة في الاستعمال ومنها: التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف والإضمار والإيجاز، ومواضع استعمال إنّ وإنما وسياقاتها التداولية.

التّقديم والتّأخير في اللغة العربية والبلاغة بصفة خاصة من آليات النّظم ومباحثه المرتبطة بالمعنى، وهو باب من أبواب علم المعاني التي تؤدّي وظائف تداولية مهمّة ترتبط أيما ارتباط بمقامات الاستعمال، فالتقديم والتأخير«من الظواهر التركيبية التي تسعى إلى نقل المعنى من إطاره الإخباري إلى إطار جديد وفق مقتضيات المقام والسّياق، قصد التّأثير في المتلقي لتغيير موقفه أو لتعزيز موقف حاصل لديه»[١].

وقد أولاه البلاغيون أهمّية بالغة نظرا لقيمته البلاغية والتواصلية في التعبير عن المعاني بدقة، ولما يُسهم به في اتساق النص وانسجامه، على غرار ما فعل عبد القاهر الجرجاني في دلائله وغيره من البلاغيين ، ومنهم فخر الدين الرازي في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، إذ نجده أكثر تنظيما لمباحث **التقديم والتأخير** من الجرجاني، فتراه يعرض للظاهرة في باب مستقلّ ضمن الجملة المخصّصة للنظم ويفصّل فيها من كل جوانبها، في حين نجد هذه

الظاهرة مبثوثة في كتاب الدّلائل وموزّعة في صفحات عديدة ومتباعدة، لا في كتاب الدّلائل وحده، وإنما امتدّ الحديث عنها في مباحث أخرى من كتاب الأسرار.

من أجل ذلك سنحاول توضيح الفكرة من خلال كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

إنّ رؤية الرازي البلاغية للتقديم والتأخير، فلا تكاد تختلف عمّا أورده عبد القاهر الجرجاني فيها، فبيّن أهمّيته وعرض مباحثه وقضاياه، وفصّل في وظائفه التداولية داخل الخطاب، وفروق الأداء بين تراكيبه في الاستعمال.

وقد بدأ فخر الدّين الرازي حديثه عن التقديم والتأخير بتقسيمه إلى وجهين:

الأوّل تقديم على نيّة التأخير: كخبر المبتدإ إذا قُدّم عليه والمفعول إذا قُدّم على الفاعل.

والثاني تقديم لا على نيّة التّأخير: بل لأجل نقل الشيء من حكم إلى حكم آخر نحو تقديم المفعول على الفعل فيصبح مبتدأ أو أن تجيء إلى اسمين يصحّ كل منهما أن يكون مبتدأ والآخر خبرا له .

والرازي في عرضه لهذين الوجهين لا يختلف عمّا أورده الجرجاني، فلم تُرضه الحدود التي ركن إليها النّحاة في التقديم والتّأخير، إذ بيّنا أنّه لا يكون لأجل العناية والاهتمام بأمر المقدّم فقط، حيث نجد الرازي يورد نصا لسيبويه يتحدّث عن الفاعل والمفعول، ممّا جاء فيه أنّه «عندما يُذكر الفاعل والمفعول كأنّهم يُقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[٢].

فالرازي يسير مع الجرجاني في أنّ رأي النحاة حول التقديم والتأخير غير كاف وأنّ الظاهرة لا تقتصر على ما قاله النّحاة، بل تتعدّاه إلى التعبير عن المقاصد بفروق دقيقة بين التراكيب لكل منها مقام معيّن، فالتقديم والتأخير« لا يأتي لإبراز الفائدة في الكلام أو عدم الفائدة، وإنما يأتي لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن المتكلّم، والتي يريد إيصالها إلى المستمع»[٣]، وهنا تبرز قيمته التداولية في نقل المقاصد وإبراز الغرض التواصلي والتعبير عنه وفق ما يقتضيه المقام(مقام الاستعمال)، لذلك نجد الرازي بعد عرضه لرأي سيبويه، يقول: « وهذا كلام جُملي في فائدة التقديم والتأخير، ولكن لابدّ من شرح ما يهمُّ تقديمه، وما لا يهمُّ في مسائل النفي والنّهي والاستفهام»[٤].

فالنحاة حسب الرازي لم يلحظوا في التقديم والتأخير شيئا غير العناية والاهتمام ، فلم يكتف بما قالوا ولاحظ أنّ الأمر أكبر من هذا وأكثر دقّة مما تصوّروا، كونُ التقديم يحوي أسرارا بلاغية ويؤدّي وظائف إبلاغية وتداولية مهمّة، إذ لكلّ غرض أو دلالة بنية تركيبية مناسبة لا تصلح إلّا له، ولا يصلح إلاّ لها، وكأنّي به يشير إلى ضرورة ارتباط البنية التركيبية بالوظيفة التي تؤدّيها.

وقد عرض مباحث هذه الظاهرة بصورة منهجية ومنظّمة، تقوم على جملة من القواعد التداولية سنكتفي بعرض بعض نماذجها:

أولا: القواعد التداولية للتقديم والتأخير في سياق الإثبات(الخبر المثبتُ):

لقد كان الرازي متمثلا لكثير من رؤى عبد القاهر الجرجاني البلاغية ومستوعبا لها أيما استيعاب، ومدركا لدقائقها وأسرارها البلاغية وقيمتها التّداولية في كثير من الجوانب كما رأينا، ونجده يتابع الجرجاني أيضا في بيان التقديم والتأخير في الخبر المُثبت وأسراره البلاغية، معتمدا القصد معيارا تداوليا في التّمييز، ومعلوم أنّ المعنى يرتبط دوما بما يريده المتكلّم ويعنيه، كونه منتج الخطاب، يقول الرازي:«والذي ذكرناه في الاستفهام والنّفي قائم في الخبر المُثبت، فإذا قدّمت الاسم فقلتَ: "زيدٌ قد فعل"، و"أنا فعلتُ" اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل، وقولي القصد إلى الفاعل يقتضي وجهين: الأوّل: أن يكون الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: "أنا كَتبتُ في معنى الأمر الفلانيّ" وأنا شفعتُ في بابه، والمراد أن يدّعي الانفراد بذلك...والثاني: ألا يكون المقصود هو التّخصيص بل لأجل أنّ تقديم المحدّث عنه بحديث آكد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: "هو يُعطي الجزيل"، فلا تريد الحصر بل أن تحقّق على السّامع أنّ إعطاء الجزيل دأبه، وتمكّن هذا الحديث في نفس المُستمع»[٥].

يشير الرازي في هذا النّص إلى كون ما سبق توضيحه من قواعد تداولية يقوم عليها التقديم والتأخير مع الاستفهام وكذا مع النفي، يقوم عليها أيضا التقديم والتأخير في الخبر المُثبت، وهو ارتباط التركيب الخبري بالوظيفة التواصلية التي يؤدّيها، وقصد المتكلم في

الاستعمال، فقصد المتكلّم هو أساس الخطاب التّواصلي، وتراكيبه وكيفيّة نظمها مرهونة بما يروم إنجازه وإفادته لسامعه. فالتركيبان: "زيدٌ قد فعل"، و" أنا قد فعلتُ"، تقدّم فيهما المسند إليه(الفاعل)، فتفيد قوّتهما الإنجازية زيادة المعنى قوّة وتأكيدا، فالقصد إلى تقديم الفاعل في مثل هذا يقتضي حسب الرازي وجهين أو يحقّق غرضين، يميّز سياق الاستعمال بينهما:

الأوّل: أن يكون القصد التواصلي إثبات أنّ المتكلّم هو فاعل الفعل، فيدّعي الانفراد في القيام بذلك الفعل،ويجعل نفسه مخصوصة به دون غيره، سواء لردّ من زعم أنّ غيره هو من قام بالفعل، أو للرد على من زعم أنّ هناك من يشارك المتكلّم في الفعل، فيُفرد المتكلّم نفسه ويخصّصها بالفعل.

والثاني: القصد إلى تمكين الفعل في نفس السّامع، وتأكيده وإثباته، نحو قولهم: "هوّ يُعطي الجزيل"، فقصد المتكلّم يتجاوز حصر المعنى وتخصيصه إلى تأكيد وإثبات أنّ إعطاء الجزيل والكرم دأْبُ من يتحدّثان عليه. فينقل المتكلّم كل هذا وأكثر، بتراكيب كلامية تحمل تحولات في بنيتها بما يتناسب مع الموقف التواصلي في عمومه.

وغالبا ما تكون هذه التراكيب في سياق المدح حيث يكون على المادح أن يمنع السّامع من الشّك فيما يمدح به بعيدا عن الشُّبهة، ويتدرّج الرازي في إثبات هذا الرأي من اللغة في حالتها العادية إلى لغة الشّعر ولغة القرآن الكريم التي تعدُّ أرقى الصُّور والتعابير.

ومن الشواهد التي ساقها الرازي نقلا عن الجرجاني لبيان سبب القصد إلى تقديم الفاعل عدا التخصيص، قول الشاعرة "عمرة الخثعميّة" ترثي ابنيها وأخويها:(٦) [بحر الطويل]

هُمَا يَلبَسَانِ المَجدَ أَحسَنَ لِبْسَةٍ شَجِيحانِ ما اسطَاعَا عَلَيهِ كِلاَهُمَا

فقصد تقديم الفاعل هنا تقوية الحكم الذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده، بمعنى زيادة في شدّة الفعل الكلامي المؤدَّى بهذا النّظم الذي يتقدّم فيه المسند إليه، ممّا يُسهم في تقريره لدى السّامع ومنعه من الشّك والتردّد فيه، وهذا ما يُكسب الحدث التّواصلي نجاعة أكبر وتواصلا أطول.

فالشاعرة في هذا الشّاهد لم تقصِد إلى تخصيص ولديها بالفعل وبيان أنه لا يحدثُ إلاّ منهما، بل قصدت توضيح وتحقيق وتأكيد أنّ هذا الفعل من عاداتهما فقدّمت الفاعل(الضّمير) ليتحوّل إلى مبتدإ، زيادة على تكرار الإسناد بالفعل مرّتين، الأولى على أنّه خبر للمبتدإ، والثانية بعدّه فعلا مسندا إلى ضمير الفاعل، ومعلوم أنّ تكرار الإسناد يكسب المعنى ويعطيه قوّة لا توجد عند عدم التّقديم(٧).

ولم يكتف الرازي بهذه الأمثلة بل انتقل إلى التّمثيل لهذا النظم المخصوص بالتقديم والتأخير في الإثبات بأمثلة من النّظم القرآني أرقى درجات البلاغة وأعلى مستويات النّظم، فنجده يمثّل للظاهرة بنظم قرآني بليغ؛ حيث قُدّم فيه المسند إليه ليفيد معنى مهما لا يحققه التركيب دونما هذا الإجراء، يقول الله تعالى:﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾(٨)، فليس المراد تخصيصهم بالمخلوقية، بل أراد بتقديم الضّمير "هم" زيادة في قوّة فعل الكلام المتحقّق بهذا النّظم المخصوص "هم يُخلَقُونَ"، وهوة أثر تداولي مهم، وسرٌّ بلاغيّ دقيق أحسن الرازي استيعابه وإدراك أهمّيته عمل عبد القاهر الجرجاني، فتمثّله وروّج له بطريقته.

فتقديم المسند إليه يفيد تقوية الحكم بثبوت الفعل للفاعل وتوكيده وتقريره في ذهن السّامع، وإبعاد الشّك عنه والتّردد فيه، يقول فخر الدّين الرازي:«لما ذكرتَ الاسم المحدّث عنه فالاسم لا يُؤتى به معرّى عن العوامل إلاّ لحديث قد تنوي إسنادَه إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلتَ "عبد الله" فقد أشعرتَ بأنّك تُريد الحديث عنه، فيحصل شوق إلى معرفة ذلك فإذا أفدته ذلك قبِله الذّهن قبول العاشق لمعشوقه، فيكون ذلك أبلغَ في التّحقيق ونفي الشُّبهة»(٩).

ولعلّ السّر البلاغي في ما يفيده هذا النّظم المخصوص، هو ما يحدث في التركيب حين تقديم المسند إليه من إسناد بجهتين، ففي الفعل الأوّل تمّ إسناد الفعل لضمير مستتر بعده، كون الفاعل قُدِّمَ وصار مبتدأ، والثاني إسناد الفعل وجملته إلى المبتدأ قبله(المتحوّل

عن فاعل) وهو مرجع الضّمير أصلا. فكان هذا التكرار في هذا النّظم المخصوص جدا سببا في تقوية المعنى في الفعل وتأكيده ودفع الشّك عن السّامع.

من زيادة التقوية ودفع الشّك والريب عن السّامع،

٤- السياقات التداولية لتقديم الفاعل عن الفعل وإفادة التنبيه والتحقيق:

أشار البلاغيون العرب وعلى رأسهم الجرجاني والرازي والسكاكي إلى أنّ تقديم الفاعل عن الفعل لإفادة التنبيه والتّحقيق غرض تقتضيه مقامات مختلفة وجب أن يكون مناسبا لها محققا للقصد المتوخّى منه لإزالة ما يكتنف السّامع في تللك المقامات ومنها:

أ- **مقام الشّك والاعتراض**: كما في الوعد والضّمان، يقول الرازي:« مما يحقّق ما قلناه قول الرّجل لمن يعده ويضمن له: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك إذا كان من شأن من يعده ويضمن له أن يعترضه الشّك في وفائه بوعده»[١٠]، حيث يكون لتقديم ضمير الفاعل وتكرار الإسناد ، غرضا تداوليا هو تأكيد المعنى وتقويته وإزالة الشّك والشّبهة في عدم الوفاء بالوعد، ولو كان المقام مقام عدم شكّ في الفعل الذي يُنجز، لم يحتج النّاظم لتقديم ضمير الفاعل، يقول فخر الدّين الرازي:«ويزيدك بيانا أنّه إذا كان الفعل مما لا يُشكّ فيه، ولا ينكر بحال، لم يحسن الابتداء بالاسم ، فإذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل من عادته أن يخرج في كلّ غداةٍ، قلتَ "قد خرج"، ولم تحتج أن تقول: "هو قد خرج"، لأنه لمّا لم يشكّ السامع في ذلك، لا جرم لا يحتاج إلى تحقيقه»[١١].

واضح جدا عناية الرازي هنا بمقتضى الحال أو سياق الاستعمال، وضرورة ارتباط بنية التركيب بالحال التي سيقال فيها، فإن لم يكن هناك داعٍ للشّك لم يحتج المتكلّم في إنجاز نظمه المخصوص إلى تأكيده وتقوية درجة شدّته بالتقديم والتأخير، وإلاّ لم يكن النّظم ملائما لسياق الاستعمال، فالسّامع لا يشكّ فيما قيل له لأنه يجري مجرى العادة لمن اعتاد الخروج كلّ غداة.

ويعد هذا الطّرح إشارة مهمة لمنطق الاستعمال اللغوي العربي برع فيه الرازي ولم يخرج فيه كثيرا عمّا أقرّه وحلّله الشيخ عبد القاهر الجرجاني، كما يقترب كثيرا مما تعالجه التداولية واللسانيات الوظيفية في الفكر المعاصر حيث تبرز قيمة الجملة لا فيما تفيده من

دلالة حقيقية بل فيما تحققه الجملة حينما تنتقل حقيقتها من طابعها الدّلالي المرتبط بالصّدق والكذب إلى طابعها التداولي المتعلّق بقيم الاستعمال والفعالية والتأثير[١٢]، وهو ما يرتبط بالقصدّية ودورها في بناء فعل الكلام في الجملة.

ب- **مقام المدح والفخر**: يتم في هذا المقام تمهيدا للمدح تقديم المسند إليه في التركيب بذكره أوّلا دفعا للشّك وإبعادا للشّبهة فيه، نحو قولنا: "أنتَ تُعطي الجزِيلَ، أنت تجود حين لا يوجد أحد"[١٣].

وعموما يدور طرح الرازي هنا حول الموضع وحسن الاستعمال بحسب القصد والغرض التواصلي، فيبيّن أنّ هناك مواضع لا تستقيم إلاّ ببناء الفعل على الاسم أي تقديم الفاعل نحو ما ورد في قوله تعالى:﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩٦﴾[١٤] يقول الرازي:«فإنّه لا يخفى على من له ذوق أنّه لو جيء بذلك الفعل غير مبنيّ على الاسم فقيل:"إِن وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَۖ وَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ"... لوجد المعنى زائلا عن صورته الشريفة»[١٥]، حيث إنّ التركيب المحوّل عن البنية الأصلية يكون هو الأبلغ والأكثر ملاءمة للمعنى في مثل سياق ورود الآية الكريمة، ولو جاءت الجملة وفق البنية التوليدية الأصلية لها، لزال التركيب ومعناه عن صورته البليغة لأنّ المقام مقام توكيد للمعنى وتحقيق له من خلال تقديم المسند إليه.

وعموما يمكن القول في مبحث التقديم والتأخير إنّه باب بلاغي مهمّ، وآلية من آليات النّظم التي ترقى به إلى مستوى بليغ من حيث التعبير عن المقاصد التواصلية بحسب مقتضى الحال، وهو مبحث يضمّ أسرارا بلاغية تتجاوز ما توقف عنده النحاة من حيث كونه يتمّ لأجل أنّ المقدّم بيانه أهمُّ والمتكلّم به أعنى، هذا البعد البلاغي الذي عالجه الرازي وقبله الجرجاني في التقديم والتأخير أكسب الظاهرة أبعادا تداولية مهمّة تظهر في القدرة على زيادة الشدة في فعل الكلام المحقّق بالنظم من خلال تقديم عناصر وتأخير أخرى حسب القصد ومقام التواصل ، وهو ما يكسب التركيب تأثيرا أعمق في نفس سامعه، ومن أهم الدلالات التي نستفيدها من التقديم والتأخير في التراكيب المنظومة بكيفية مخصوصة:

التقرير والإثبات والتأكيد والتقوية والإنكار والتخصيص وإزالة الشّك ودفع الشّبهة عن المتلقي ليتقبّل بصدق ما يقال له.

وهذا ما أدركه البلاغيون العرب، فتمثّلوا مظاهره واستوعبوها وأحسنوا التعبير عنها مبيّنين وظائف الظاهرة وآليات عملها التي تستند أساسا إلى القصد والسّياق ومراعاة مقتضى الحال، لإبلاغ المتلقي ودفعه للاقتناع بما يعرض عليه، وهذه نظرات بلاغية تقترب إلى التّصور التداولي للغة الذي يعالج اللغة في ارتباطها بمقامات التواصل ومقاصده.

هذا ونجد الرازي يسير وفق رؤية الجرجاني البلاغية في التقديم والتأخير حين يعرض باقي مباحثه نحو التقديم والتأخير في الخبر المنفي الذي يقدّم فيه الاسم على الفعل والنفي معا« فإذا قلت أنت لا تحسن هذا"، كان أبلغ من أن تقول: لا تتحسن هذا، يكون الكلام الأوّل مع من هو أشدُّ إعجابا بنفسه، وأكثر دعوى في أنّه يحسن. ولو قلت: لا تحسن أنتَ لم يكن الكلام بهذه القوّة»[١٦].

يتحدّث الرازي في هذا النص عن منطق استعمال التركيب العربي الذي يقوم على مراعاة مقامات الاستعمال ومقاصده، في إشارة لسانية مهمّة لارتباط **البنية التركيبية بالوظيفة التي تؤدّيها حتى تُنجز الحدث التواصلي المنوط بها**، فالتركيب الذي يتقدّم فيه الاسم عن أداة النفي مع الفعل تكون فيه قوة فعل الكلام أعلى من التركيب العادي "لا تُحسن هذا"، ويبقى الاختيار والنظم مرتبطين بسياق الاستعمال وحال السّامع، فإذا كان شديد الإعجاب بنفسه يتمُّ تقوية التركيب بتلك الكيفية المخصوصة: المسند إليه+ أداة النّفي+ الفعل.

ومثّل لهذا النّظم بخطاب بلاغي رفيع هو الخطاب القرآني، إذ يقول سبحانه وتعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ۝٥٩﴾[١٧]، إذا تفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لو قيل بغير ذلك نحو "والذينَ لا يُشركُون بِربّهم".

كما يسير الرازي نهج الجرجاني في الحديث عن استعمالات "مثل" و"غير"، فيرى أنّهما كاللازم وجب تقديمهما في الكلام، نحو قولنا:"مثلك يرعى الحقّ والحرمة"[١٨]، ونحو قول المتنبّي:

غَيرِي بِأَكثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنخَدِعُ[١٩] [بحر البسيط]

بمعنى أنّي لست ممّن ينخدع ويغترُّ، يقول الرازي:« ولو لم يقدَّم المثل والغير لم يستقم المعنى، فإنّك لو قلت: ... و"يرعى الحقَّ والحرمةَ مثلُكَ"،...و"ينخدع غيري بهذا الناس" رأيت اللفظ نابيا عن معناه، والطّبع يأبى أن يرضاه»[٢٠].

وينتقل للحديث عن تقديم النّكرة على الفعل وتأخيرها عنه يقول:«فإذا قلتَ: أَجاءك رجل؟ كان المقصود أنّه هل وُجِدَ المجيءُ من أحد؟ وإذا قلتَ: أَرجلٌ جاءك؟ كان المقصود معرفة جنس من جاءه، ويكون هذا منك إذا كنت قد علمتَ أنه قد أتاه آتٍ»[٢١].

فالمعنى يتحدّد بحسب العنصر المقدّم الدّال على قصد القائل، فإذا قدّمت الفعل عن النّكرة في سياق الاستفهام دلّ التقديم على أنّك شاكٌّ في ثبوت الفعل للفاعل من عدمه، وأنّ قصدك من هذا التركيب هو معرفة وقوع الفعل من عدمه، هل تمّ الفعل أم لا؟، أما لو قدّمت النّكرة فقلت: أَرَجُلٌ جَاءَ؟ دلّت الجملة على أنّ الفعل حاصل حقا، وأنّك شاكٌّ في الفاعل، وتطلب تعيين جنسه، أو عدده، وهنا يكمن الفرق بين تقديم النّكرة وتقديم المعرفة.

أَجَاءَكَ رَجُلٌ؟ ← التقدير

- أنّك تشك في حصول الفعل من الفاعل، فتطلب معرفة الحاصل منهما أهو ثبوت وقوع الفعل أم نفي وقوعه.

أ رَجُلٌ جَاءَكَ ؟ ← التقدير

-الشك في الفاعل وطلب تعيين جنسه أو عدده، أما الفعل فمعلوم وقوعه(المقصور عليه في تقديم النكرة الجنس أو

أَ زَيدٌ جَاءَكَ؟ ← التقدير

-الشك في الفاعل وطلب تعيينه بعينه، بخلاف تقديم النكرة

الدال على طلب تعيين جنسه أو عدده.

فالمخاطَب في سياق تقديم النّكرة في الاستفهام يكون قد علم أنّه أتاه آتٍ، لكنه يجهل جنس ذلك الآتي، أو عدده، فإن لم يقصد المتكلّم السّؤال عن الجنس أو العدد لم يجُز تقديم النّكرة.

وأما عن الفرق بين تقديم النكرة من المعرفة في الخبر فيقول الرازي:«وإذا عرفتَ حكم النكرة في الاستفهام، فابن عليه حكم الخبر، فإذا قلتَ:"رجلٌ جاءني"، لم يصلح إلاّ أن تريد أن تُعلم المخاطَب أنّ الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أنّه قد أتاكَ آتٍ، فإن لم تُرِد ذلك كان الواجبُ أن تقول: "جاءني رجلٌ" فتُقدّم الفعل. وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءني" لم يستقم حتّى تقدّر السّامع أنّه ظنّ أنّه أتاك قصير، ومنه قولهم: "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"، إنما قدّم فيه "شرٌّ"، لأنّ المراد أن يُعلم أنّ الذي أهرّ ذا نابٍ من جنس الشّر، لا من جنس الخير»[٢٢].

يريد أن يقول إنّ الحدث اللغوي في مثل هذا يرتبط بالقصد من جهة ، وبحال السّامع إزاء ما يُلقى إليه من جهة أخرى، فيقدّم لنا الرازي جملة من التراكيب المنظومة بكيفية مخصوصة، مبيّنا منطق استعمالها:

-**رجلٌ جاءني**: تركيب القصد منه قصر فعل المجيء على هذا الرجل ونفيه عن غيره، وهو تركيب يتناسب مع مقامٍ يزعم فيه المخاطَب أنّ القادم امرأة لا رجلٌ، ومع مقام من زعم أنّ القادم رجلان لا رجل، فتقديم النكرة يفيد التخصيص وتعيين الجنس أو العدد، أما الفعل فثابت له ومقصور عليه، منفي عن غيره.

-**جاءني رجل:** القصد به إثبات الفعل للفاعل دون إشعار بنفيه عن غيره.

-**رجل طويل جاءني**: لا يستقيم هذا النّظم إلاّ في مقامٍ يكون فيه السّامع يظنُّ أنّ الذي أتى رجل قصير لا طويل، أو أنّ المتكلّم أنزل سامعه هذه المنزلة، والمعنى هنا يفيد التّخصيص.

-**شرّ أهرّ ذا نابٍ:** يفيد التخصيص ،إذ قدّم المتكلّم الاسم"شرٌّ" لإعلام مخاطَبه أنّ الذي أهرّ ذا نابٍ هو من جنس الشّر لا من جنس الخير.

هكذا يستثمر الرازي جهود عبد القاهر الجرجاني في التقديم والتأخير ويبيّن منطق الاستعمال السّليم لهذه الظاهرة في ارتباطها بالقصد وسياقات الاستعمال، ويستغل هذه الظاهرة لتفسير بعض تراكيب القرآن الكريم أعلى صور النظم وأرقاها، فنراه يوضّح سياقات ورود كثير من الآيات وفق نظم مخصوص، من ذلك تفسيره لقوله تعالى:﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾[٢٣]، في سياق حديثه عن تقديم بعض المفعولات عن بعض، يقول:«فإذا قدّمت

الشّركاء أفاد أنّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنّ ولا من غير الجنّ، وإذا أخّرت فقلت: "جعلوا الجنَّ شركاءَ لله"، لم يُفد ذلك المقصود، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنّهم عبدوا الجنَّ مع الله، فأمّا إنكار المعبود الثاني على الإطلاق فلا يكون في اللفظ دليل عليه، مع تأخير الشّركاء. وذلك أنّ التقدير في التقديم هو أنّ شركاء مفعول أوّل لـ"جعل" ولله في موضع المفعول الثاني، ويكون "الجنّ" على تقدير آخر، وهو كأنّه قيل: فمن جعلوا شركاء لله، فقيل الجنَّ»[٢٤].

فالقصد من تقديم المفعول"شركاءَ" أفاد الإخبار مع الإنكار بأنّه لا ينبغي أن يكون للّه شريك لا من الجنّ ولا من غيره، ناهيك عمّا يفيده تقديم لفظ الجلالة "الله"، وهو الوجه الذي له من الحسن والمزية ما ليس في غيره، ويحمل سمة تداولية مهمة هي تخصيص العبودية لله وحده ونفيها عن غيره نفيا مطلقا، وهي سمة ومزية بلاغية تداولية تحقّقت بفعل تقديم المفعول به، ولا يمكن أن تتحقّق لو قيل "جعلوا الجنَّ شركاء لله"، لأنّ هذا التركيب لا يفيد إلاّ الإخبار بأنّهم عبدوا الجنّ مع الله.

ونجد فخر الدّين الرازي في سياق تفسيره لهذه الآية في كتابه"مفاتيح الغيب"[٢٥] يعرض لرأي سيبويه القائل أنّ التقديم يكون للأهمّ وللذي نحن بشأنه أعنى، مبيّنا أنّ الفائدة في هذا التّقديم وسرّه البلاغي هو استعظام أن يكون لله شريكٌ سواء كان مَلكًا أو جنّيا أو إنسانا أو غيره، ورأى أنّ للتقديم مزية بلاغية بعيدة عن هذا، وهيّ إنكار جعل الشّريك لله على الإطلاق سواء من الجنّ أو من غيره، وهو سبب تقديم لفظ الجلالة "الله" على الشّركاء، وهي تحمل بعدا تداوليا من خلال الزيادة في درجة شدّة الفعل المتضمّن في القول(الإنكار)بالتقديم، حيث أفاد تقديم "الشركاء" الإنكار على الإطلاق من غير تخصيص الجن دون غيرهم، يؤيّد ذلك قول الرازي:«وإذا كان كذلك وقع الإنكار على جعل الشريك للّه على الإطلاق، من غير اختصاص شيء دون شيء وحصل منه أنَّ جَعْل الشّريك من غير الجنّ قد دخل في الإنكار، كما دخل جعْلُه من الجنّ، لأنّ الصّفة إذا ذكرت مجرّدة غير مجراة على شيء، كان الذي تعلّق بها من النّفي عاما في كلّ ما يجوز أن تكون له تلك الصّفة، فإذا ما قلت ما في الدّار كريم، كنتَ نفيت الكينونة في الدّار عن كلّ من يكون الكرم صفة له»[٢٦].

ولم يكتف فخر الدين الرازي فيه بذكر ما ورد عند الجرجاني وعرضه برؤية بلاغية تنسجم مع الهدف من تأليفه للكتاب، بل نجده يضيف إليه مبحثا للحديث عن محاسنه وأسراره البلاغية التي يرى أنها لا تُستَوفَى إلاّ بعرضها في شكل قواعد بلاغية تداولية- كان قد نقلها من رسالة علي بن عيسى الرّماني" النكت في إعجاز القرآن، وأجملها في وجوه ستة للتقديم ووجوه ثمانية للتأخير، وجب مراعاتها جميعا ليحسن استعمال الظاهرة البلاغية في نظم الكلام.(٢٧)

ثانيا: القواعد التداولية للتقديم والتأخير في سياق النفي: يسير الرازي في تحليله للتقديم والتأخير في سياق النفي نهج عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، بل ويكرّر الأمثلة نفسها فيرى أنّ ما يطرأ من تغيير في بنية الجملة بالتقديم والتأخير يؤدّي إلى تغيير المعنى أو تأكيده وتخصيصه على نحو ما يناسب سياق الاستعمال ويوافق مقصد المتكلّم مُنتج الخطاب، فكلّ تغيير عن النّمط التركيبي الأصل سواء في النفي أو الاستفهام أو الإثبات، سببه مقاصد ومعانيَ مضمرة أدّت إلى أن يكون بتلك الوضعيّة، وكل هذا يدخل في إطار ما يسمّى بتعالق البنية والوظيفة، وهو مبدأ تداولي وظيفي سبق بيانه وشرحه.

يقول الرازي نقلا عن الجرجاني في سياق النّفي:« النفي إذا أدخلته على الفعل فقلت: "ما ضربتُ زيدا"، كنتَ نفيت فعلا لم يثبت أنّه مفعول لأنّك نفيت عن نفسك ضربا واقعا بزيد، وذلك لا يقتضي كونه مضروبا، بل ربّما لا يكون مضروبا أصلا، وإذا أدخلته على الاسم كقولك:" ما أنا ضربتُ زيدا"، لم تقله إلاّ وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضّارب».(٢٨)

يدلّ هذا النّص بوضوح أنّ التراكيب الجملية المنطوية على تقديم وتأخير في سياق النّفي ترتكز في تحوّلاتها التركيبية إلى مقاصد المتكلّمين وسياقات المعنى الذي يروم التعبير عنه.

فحينما يستخدم المتكلّم النّمط: أداة النفي+ الفعل+ الفاعل؛ حيث يقدّم الفعل على الفاعل نحو: " ما ضربتُ زيدا" فالقصد نفيُ فعل الضّرب عن المتكلّم دون إثبات لحصول

الفعل من عدمه، أي إنّ هذا التركيب يدلّ على الإخبار المجرّد ومفاده نفي حصول الفعل عن المتكلّم المقصود، ويوحي أنّ الفعل غير حاصل، وغير مؤكّد وقوعه، فيمكن أن يقع ويمكن أن لا، حسب حال المتكلّم ومقامه، في حين يؤدّي القول الثاني:"ما أنا فعلتُ"، معنى الاختصاص إذ يخصّ فيه الفاعل بنفي الفعل عنه[٢٩]، مع إثبات معنى وقوعه فعلا للغير، فالفعل هنا حاصل لا محالة، والشك يرتبط بالفاعل من هوّ، ولذلك صاغ المتكلّم تركيبه وفق هذا المنطق والترتيب لينفي الفعل عنه، مع الإقرار بحصول الفعل حقا.

وهذا الذي يحدث مع الفعل والفاعل حين تقديم أحدهما في أسلوب النّفي، يحدث حين يُقدّم المفعول به، إذ يختلف هنا المعنى ليُؤكّد أنّ له قصدا آخر، فإذا قلنا "ما زيداً ضربته"[٣٠]، يفيد التركيب فعلا كلاميا إخباريا منفيا، القصد منه أنّ المتكلم لم يضرب زيدا مع تأكيد حصول الفعل حقا لكن مع شخص آخر غير زيد.

ويمكن إيجاز منطق استعمال كل تركيب ومقامه في الآتي:

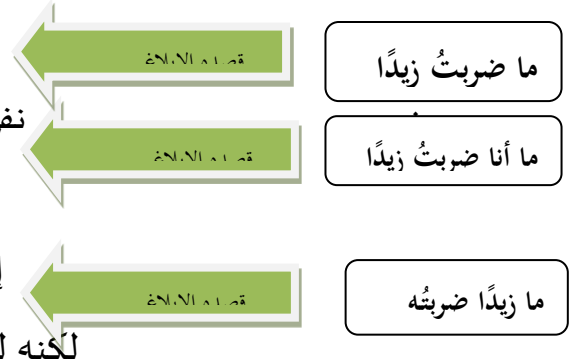

فالفائدة التي يجنيها المُخاطَب من تقديم الفعل تختلف عن التي يجنيها من تقديم الفاعل، وعن الفائدة التي يجنيها من تقديم المفعول به، فلكل منها قواعده التداولية ومقاصده الإبلاغية، وكل هذا يدلّ أنّ الرازي يشير بوضوح إلى كون منطق اللغة العربية يقوم على التعبير عن المعنى بطرق مختلفة تستندُ إلى القصد، ومقام التواصل، وترتبط فيها البنية اللغوية بالوظيفة التي تؤدّيها، وبناء عليها يتم تقديم أو تأخير الكلمات لتحقيق مزيد من التخصيص والتأكيد للمعاني.

ومن الشواهد الشعرية التي ساقها الرازي تحليلا لمقاصد التقديم والتأخير في سياق النّفي، قول المتنبّي[الطويل]:[٣١] **وَمَا أنَا وحدِي قُلتُ ذا الشّعرَ كُلَّهُ وَلكِن لِشِعرِي فِيكَ مِن نَفسِهِ شِعرُ**

حيث وجب هنا -كما يرى الرازي- أن يكون الشّعر مقولا على القطع، وأما النفي فمتوجّهٌ إلى كونه ليس القائل لكل ذلك الشّعر، وبتعبير لساني نقول: المحتوى القضوي للتركيب يفيد إنّ إنجاز قول الشعر قد تمّ فعلا، ويحيل تقديم الفاعل(الضمير أنا) إلى قصر الفعل المنفي على الشاعر (المتنبي)، مع إثبات وقوع الفعل من طرف آخرين غير محدّدين.

والمخطّط الآتي يختصر كل ذلك:[٣٢]

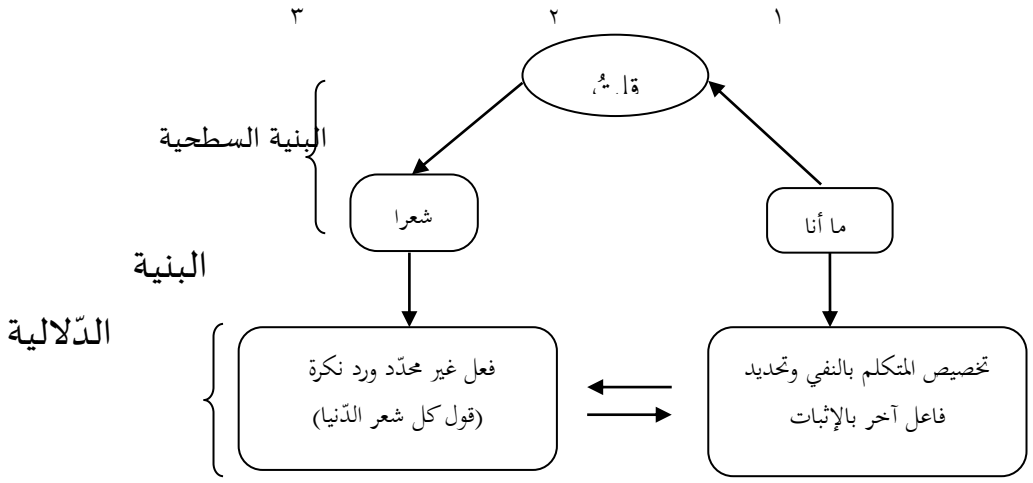

وألحظُ من خلال هذا المبحث أنّ منطق العربية في استعمال التقديم والتأخير في سياق النفي، يقتضي أنّ له طرائق تختلف فيها التراكيب النّظمية وما فيها من تحوّلات بتقديم الاسم أو الفعل بحسب قصد ناظمها، وسياق استعماله(مقتضى الحال).

ولعلّ السّر البلاغي في ما يفيده هذا النّظم المخصوص، هو ما يحدث في التركيب حين تقديم المسند إليه من إسناد بجهتين، ففي الفعل الأوّل تمّ إسناد الفعل لضمير مستتر بعده، كون الفاعل قُدِّمَ وصار مبتدأ، والثاني إسناد الفعل وجملته إلى المبتدأ قبله(المتحوّل عن فاعل) وهو مرجع الضّمير أصلا. فكان هذا التكرار في هذا النّظم المخصوص جدا سببا في تقوية المعنى في الفعل وتأكيده ودفع الشّك عن السّامع.

من زيادة التقوية ودفع الشّك والريب عن السّامع،

خاتمة:

وبصفة عامة فالتقديم والتأخير من خواص تراكيب الكلام في العربية التي لها أسرارا بلاغية وفوائد عظيمة؛ حريّ بنا سبر أغوار هذه الختصية وفهم حركية المعنى فيها، إذ يجعل القصد أوضح في التعبير عنه، والمعنى دقيقا جليلا، فيكسبه أثرا بليغا، ويجعل له مأخذا من القلوب لا تكون له في مواضع أخرى، تسير بحسب أصل المعنى والنظم العادي، والتقديم والتأخير في نظرته العامة يقوم **على ربط مقاصد التواصل بمقامات الاستعمال لتحقيق غايات تواصلية محدّدة نحو الإقناع والإمتاع.**

---

(١) قالط العنزي: التداولية في التفكير البلاغي غرر البلاغة نموذجا، ص٢١٦.

(٢) سيبويه: الكتاب ، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، الجزء الأوّل، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ص٣٤؛ وفخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٢٩٩؛ وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٠٧.

(٣) عبد السّلام عشير: عندما نتواصل نغيّر، ص٧٥.

(٤) فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٢٩٩.

(٥) فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٠٨؛ وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٠٠.

(٧) ينظر: عبد العاطي غريب علاّم: دراسات في البلاغة العربية، ص٧٢.

(٨) الفرقان:٠٣.

(٩) فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٠٨، ٣٠٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص٣٠٩.

(١١) فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،ص٣١٠.

(١٢) ينظر: عمارة ناصر: الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، ص ٦٨، ٦٩.

(١٣) ينظر: فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٠.

(١٤) الأعراف:١٩٦.

(١٥) فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٠.

(١٦) فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٠.

[١٧] المؤمنون:٥٩.

[١٨] ينظر: فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١١.

[١٩] المتنبي: ديوان أبي الطّيب المتنبي، الجزء الثاني، ص ٢٢١؛ وهذا صدر بيت عجزه "إنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجُعُوا"

[٢٠] فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٢.

[٢١] فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٢. لم يشر الرازي إلى أنّ تقديم النكرة يفيد إضافة لطلب تعيين الجنس، طلب تعيين العدد.

[٢٢] فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٣.

[٢٣] الأنعام:١٠٠.

[٢٤] فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٥؛ وينظر تفسيره: مفاتيح الغيب، الجزء ١٣، ص١٢٠؛ وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٨٦-٢٨٧.

[٢٥] ينظر: فخر الدّين الرازي: مفاتيح الغيب، الجزء ١٣، ص١٢٠.

[٢٦] فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،ص٣١٥.

[٢٧] لعلّ أهم ما ورد في صور التقديم وقواعده البلاغية التّداولية: أن تكون الحاجة إلى ذكر المقدّم أشدّ وإلى العلم به أهمّ، وأن يكون التأخير أليق بما اتّصل من الكلام بعده، وأن يكون الابتداء بالأعرف أولا في الإخبار والصّفات، وأن تقدّم الحروف التي لها صدر الكلام، وأن يقدّم الكل على جزئيّاته لأنّ الشيء كلما كان أكثر كلية كان أعرف في العقل، وتقديم الدّليل على المدلول، ليعرض بعدها جملة وجوه التأخير وصوره النحوية وما تُحقّقُه من حسن ومزيّة. ينظر: فخر الدين الرازي : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣١٦-٣١٩.

[٢٨] فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٠٥.

[٢٩] المصدر نفسه، ص٣٠٥؛ وعبد السّلام عشير: عندما نتواصل نغيّر، ص٧٧؛ دلخوش جار الله حسين دزّة بي: الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، ص٨٧.

[٣٠] ينظر: فخر الدّين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٠٦؛ وينظر: عبد الرّحيم وهابي: القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني، ضمن كتاب البلاغة والخطاب، ص١٣٨. ومسعود صحراوي:التداولية ، ص٢٤٥.

[٣١] المتنبّي: ديوان أبي الطّيب المتنبي شرح أبي البقاء العكبري، الجزء٠٢، ص١٥٨. وينظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٠٦.

[٣٢] ينظر: دلخوش جار الله حسين دزّة بي، الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، ص٨٧.